

**ورقة عمل حول
تحديات عملية الرصد والتقييم
لتطبيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها**

**إعداد
د. نهى المكاي**

القاهرة : ٦ - ٧ إبريل / نيسان ٢٠١٦

تحديات عملية الرصد والتقييم لتطبيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيقها
جامعة الدول العربية
مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

تمهيد

أمّنت الأهداف الإنمائية للألفية، خلال السنوات الـ ١٥ الماضية، إطار عملٍ قويٍّ للتنمية على الصعيدين العالمي والوطني. إلا أن الأهداف الإنمائية للألفية كان لها أوجه قصور. وفي سبتمبر/أيلول ٢٠١٥، وبعد عامين من المشاورات الإقليمية والوطنية والدولية، التزم المجتمع الدولي، من خلال أهداف التنمية المستدامة، على عدم إهمال أحد والقضاء على الفقر والجوع ومكافحة عدم المساواة ضمن الدول وفي ما بينها وبناء مجتمعات سلمية وعادلة وحماية حقوق الإنسان وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وحماية الأرض ومواردها. وينظر المجتمع الدولي إلى هذه الأهداف - أهداف التنمية المستدامة - كلها على أنها مترابطة وعالمية، أي أنها تنطبق على كافة البلدان مع حساسية إزاء السياق المحلي وقدراته.

تعد أهداف التنمية المستدامة SDGs أكثر شمولية من الأهداف الإنمائية للألفية MDGs. وقد سعت أهداف التنمية المستدامة إلى الاستجابة إلى الكثير من أوجه القصور التي عانت منها الأهداف الإنمائية للألفية، وبخاصة تلك المتعلقة بالجوانب المتعددة الأبعاد للتنمية المستدامة و قيمة التنمية الكيفية لا الكمية فقط. فعلى سبيل المثال، لم يعد التعليم يقتصر على التسجيل العددي؛ فأهداف التنمية المستدامة تنظر بعين الاعتبار إلى ضرورة تحقيق المساواة في فرص الوصول إلى التعليم الجيد كما اتسع التعليم ليشمل فرص اكتساب المهارات و المعارف مدى الحياة (الهدف ٤). و لم يعد العمل كحق هو وحده الهدف بل تستهدف أهداف التنمية المستدامة العمل اللائق (الهدف ٨). كما ذهبت أهداف التنمية المستدامة إلى أبعد من مكافحة فقر الدخل لتشمل فقر الأصول والحماية الاجتماعية (الهدفان ١،٣ و ١،٤). والأهم من ذلك هو استجابة أهداف التنمية المستدامة لإغفال مهم في الأهداف الإنمائية للألفية، ألا وهو أهداف الحكم الموجهة إلى العدالة والشفافية والمساءلة والإدماج من خلال المشاركة والتمثيل للجميع (الهدف ١٦). وأخيراً، لقد التزمت أهداف التنمية المستدامة بتعميم المساواة بين الجنسين في كافة الأهداف كما أولت اهتماماً خاصاً للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز (٣،٣ و ٤،٤ و ٨،٥ و ١٠،٢ و ١٦،٧).

و من الأوجه الجديرة بالذكر ضمن أوجه التجديد المتعددة في أهداف التنمية المستدامة نخص بالذكر تركيز الأهداف على الجانب التوزيعي و على النتائج لا المخرجات فقط. و في الحالتين تستدعي عملية الرصد و المتابعة لمنظومة معلومات دقيقة و مفصلة و عالية الجودة و هو ما دعى فريق الشخصيات البارزة في الأمم المتحدة لتناول موضوع المعلومات و التأكيد عليها في الفقرة التمهيديّة لتقريرهم.

و قد عملت المنطقة العربية على إدماج أهداف التنمية المستدامة في رؤيتها للتنمية المستقبلية وفقاً لإعلان شرم الشيخ والقاهرة بقدر ما تسهم أهداف التنمية المستدامة في تعزيز التماسك الاجتماعي

المجتمعات العربية بطريقة عملية ومجدية. وقد قام عدد من الدساتير العربية بنثبيت الحقوق الاجتماعية والاقتصادية بينما يقوم عدد من الدول العربية بإدراج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الوطنية. مما يعطى أهداف التنمية المستدامة الشرعية الوطنية و يدرج جهود الرصد و التقييم لاهداف التنمية المستدامة ضمن الجهد الوطنى.

تحدى الرصد و التقييم

تعدد اهداف و غايات التنمية المستدامة (١٧ هدف و ١٦٩ غاية) يمثل تحديا واضحا للمؤسسات الرصد و التقييم و ذلك بسبب ثلاثة اعتبارات. اولها ان تعدد الاهداف و الغايات يشكل تحديا لعملية القياس و يتقل على نظم الاحصاء الوطنى. ثانيا فان تتبع النتائج وليس المخرجات وحدها و تناول موضوع كيف جنب الكم يشكل تحديا لمعظم نظم الرصد و التقييم القائمة. و ثالث الاعتبارات فى هذا الصدد هى اهمية ايجاد و تفعيل اليات تنسيق تضمن مشاركة كل شركاء التنمية من اجل التعامل الامثل مع هذه الاعتبارات.

ويظهر التقرير الملخص الصادر في شهر أغسطس/آب ٢٠١٤ والذي يؤمن لمحة عامة عن التعليقات الدولية حول المؤشرات المقترحة حتى تاريخه، يظهر بوضوح كيفية اهتمام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باختيار مؤشرات مناسبة ومدعومة بمجموعات بيانات متاحة وواقعية من حيث التكلفة. وإلى أن يتم التوصل إلى اتفاق حول المؤشرات، والعمل على أفلمتها/توطينها، قد يكون من المفيد الإسهاب في الحديث عن تعريف عملية الرصد والتقييم على نطاق واسع و تحديد الياتها.

الرسالة الرئيسية لهذه الورقة

معظمنا ينظر إلى الرصد والتقييم على أنه عملية فنية بحتة لتصميم أهداف قابلة للقياس وتحديد المؤشرات التي من شأنها إخبارنا عن المسافة التي تفصلنا عن تحقيق الأهداف. وحين يُنظر إلى الرصد والتقييم بهذه الطريقة، تتمحور التحديّات حول مدى ارتباط المؤشرات بالمخرجات وإمكانية وتكلفة جمع البيانات حول كل مؤشر. ولكن فى ضوء ما سبق ذكره عما تشكله اهداف التنمية المستدامة من تحدى لعملية الرصد و التقييم و لمؤسساته و بما أن أهداف التنمية المستدامة قد سعت إلى تدارك أوجه القصور والى التعلم من الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية، فأنا بحاجة إلى النظر إلى عملية الرصد والتقييم بطريقة مختلفة تتجاوز التعريف الضيق لعملية الرصد والتقييم.

وستستمر المناقشات العالمية والإقليمية حتى أوائل العام ٢٠١٦ للتوصل إلى مؤشرات متفق عليها مما يعطى بعض الوقت للوقوف على خصائص و ميزات التعريف الواسع لعملية الرصد و التقييم.

الرصد المعرف على نطاق واسع: تقاطعية و تشابك اهداف التنمية المستدامة

لقد أظهرت الأهداف الإنمائية للألفية MDGs أن التنمية المستدامة لا تقتصر على تحقيق نتائج مستقلة متعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وحسب؛ ثمة ما يكفي من أدلة حول التقاطع و التشابك بين أوجه و اهداف التنمية. وقد تم تبين أحد الأمثلة حول التقاطع بين أهداف التنمية بوضوح فى ما

يتعلق بنوع الجنس، حيث أن النجاح في تحقيق البعض من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالمرأة، مثال التعليم، قد ارتبط بشكل إيجابي بمعدل وفيات الأطفال (E/ESCWA/SDPD/2014/WG.1/6/Report، ١٤ أبريل/نيسان ٢٠١٤). ومثال آخر على ذلك هو الزواج المبكر للأطفال والذي لديه أثر سلبي على تعليم المرأة وصحتها الإنجابية وصحة أطفالها ومشاركتها في القوى العاملة (إعلان القاهرة للمرأة العربية الصادر في فبراير/شباط ٢٠١٤).

وأما تقدم عملية الرصد بناءً على مؤشرات فردية و مستقلة بعضها عن البعض فمن شأنه أن يفوّت تعقّب جوانب الارتباط بين الأهداف و لا يساعد على إبراز التقاطعية وبالتالي تعزيز عملية تقويم المسار لتحقيق استدامة التنمية بشكل أسرع وأفضل. على سبيل المثال، اثبت الواقع العملي في بعض الاحيان ان ترابط تحقيق نتائج جيدة في مجال تعليم الفتيات بشكل إيجابي مع الحد من معدل وفيات الأطفال لا يرتبط بشكل جيد مع مشاركة أكبر للنساء في القوى العاملة (إعلان القاهرة للمرأة العربية الصادر في فبراير/شباط ٢٠١٤). وحين يتم رصد النتائج حول الأهداف والمؤشرات المختلفة بطرق تكشف عن نتائج غير متوقعة كهذه، يمكن لعملية تقويم المسار ضمان نتائج ايجابية على كل الجبهات في التعليم و الصحة و العمل.

إن أحد الدروس الرئيسية المستفادة من تجربة الأهداف الإنمائية للألفية MDGs هو ضرورة تعريف الرصد بطريقة أعمّ بهدف ضبط ثم تصحيح وبشكل أفضل عملية معقّدة كعملية تحقيق التنمية المستدامة. وإذا ما تم تعريفه على نطاق واسع، فإنه سيتم تصميم الرصد ليقوم بـ:

- متابعة النتائج القابلة للقياس – و تقيّم التقدّم المحرز نحوها ؛
- تتبّع تقاطعية الأهداف و تشابكها عبر تقييم أثر التقدّم التبايني نحو الأهداف على النتائج الكلية.

التقييم المعرّف على نطاق واسع: تقويم اليات التنفيذ

وأحد الدروس الأخرى المستفادة من عصر الأهداف الإنمائية للألفية هو أن تحقيق النتائج لا يقتصر على الحلول التقنية وحسب؛ فهو يتعلق أيضًا بـ:

- تعديل الممارسات المؤسسية؛
- إدخال الابتكارات التنظيمية و المتعلقة بالسياسات العامة (E/ESCWA/SDPD/2014/WG.1/6/Report، ١٤ أبريل/نيسان ٢٠١٤).

إن عمليات التقييم الحالية غالبًا ما لا تبذل جهدًا كافيًا لضبط المعلومات اللازمة لتقويم الاليات والأنظمة المؤسسية للتنفيذ. ولكي تبذل عملية التقييم هذا الجهد، يتطلب الأمر رصد بعض المؤشرات الكيفية المحورية و المؤثرة على العملية التنفيذية. ومن شأن المؤشرات هذه مجتمعة أن تجعل ممكنًا ليس رصد التقدّم وحسب، بل أيضًا تقييم سياق التنفيذ من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويمكن التفكير في عدد من مؤشرات العملية التنفيذية:

١. مهارات إدارة التغيير لكوادر الإدارة الوسطى على المستويين الوطني ودون الوطني؛
٢. درجة التداخل في الصلاحيات بين الجهات العامة المسؤولة عن أهداف التنمية المستدامة؛
٣. الهياكل التحفيزية الملائمة للتنسيق داخل الوكالات الحكومية؛

٤. درجة حرية النفاذ إلى المعلومات ؛
٥. آليات الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

عملية رصد وتقييم تحقيق اهداف التنمية المستدامة في ظل الكارثة السورية

إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو مساهمة في التنمية بوجه عام وفي مرونة دول المنطقة في مواجهة الأزمات الهائلة و المطولة والتي تتطلب بذل جهود كبيرة و موارد طائلة من أجل إدراج اللاجئين والنازحين داخليًا في عملية التنمية. وتشير الأرقام الأخيرة إلى أن معظم هؤلاء هم من النساء والشباب وإلى أنهم ينتقلون ضمن مراكز حضرية اي ان الاقلية منهم تقطن المخيمات مما يعظم من عبء تحقيق اهداف الالفية المستدامة مع احتدام الازمة الاقتصادية في كل دول المنطقة المضيفة.

تضفي حقيقة الكارثة السورية اهمية خاصة على عملية الرصد و التقييم و ذلك بسبب التحدي الاضافي حول رصد و تقييم تمتع اللاجئين و النازحين بالخدمات في الدول المضيفة و ذلك فيما يخص كل من الاهداف و الغايات للتنمية المستدامة .

ست توصيات لتوفير مناخ عام مواتي

١ **تصنيف البيانات يعزّز الرصد والتقييم:** علّمنا تجربة الأهداف الإنمائية للألفية، لطالما تراكمت النجاحات الوطنية مع زيادة التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية. ومع تزايد التوسع الحضري غير المنظم، أصبح التفاوت ملحوظاً حتى في المناطق الحضرية على مستوى المدينة الواحدة. و عليه فان البيانات المصنّفة مكانياً و محليا سيكون مفتاح تحقيق النجاح في أهداف التنمية المستدامة (E/ESCWA/SDPD/2014/WG.1/6/Report، ١٤ أبريل/نيسان ٢٠١٤). **عملية التصنيف** المرجوة تتضمن انتاج بيانات تمكن من رصد النتائج و ليس فقط المخراجات و تمكن من متابعة الكم مع الكيف. يستلزم هذا اهتمام خاص و عاجل بمهارات صناعة المؤشرات في تواصل مفتوح مع شركاء التنمية.

٢ **الشراكة مع الحكومات المحلية:** يمكن لعملية مراقبة تشابك و ترابط الاهداف أن تكون شاقّة على مستوى الدولة؛ وفي بعض الحالات قد تكون هذه العملية أسهل على المستوى دون الوطني، أي على مستوى المحافظات أو المناطق أو حتى المدن. أحد الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية هو أن التحقيق الناجح والمستدام للأهداف الإنمائية يتطلب توطین الجهود. فرصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيتطلب عقد شراكات على المستوى المحلي مع كافة الأطراف المحلية ذات العلاقة في الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. كما سيتطلب تحسين جمع البيانات المصنّفة وتحليلها وتحسين المهارات الإدارية (المالية وغيرها) على المستوى المحلي، مع المحافظة على حساسية السياقات المحلية. وأما المعالجة الفضلى للمسائل المتعلقة بالنساء وتمكين الشباب والانتباه إلى تداخل اهداف التنمية مع اوضاع اللاجئين و النازحين فيكون على المستوى المحلي. (توطین خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، جلسة تشاور في عام ٢٠١٤ بقيادة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفرقة العمل العالمية للحكومات المحلية والإقليمية).

٣ **الشراكة مع المجتمع المدني:** كما ورد في تقرير المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة - عمان (E/ESCWA/SDPD/2014/WG.1/6/Report، ١٤ أبريل/نيسان ٢٠١٤)، فقد

قامت الاسكوا - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بمجموعة من المشاورات بين الأطراف المعنية الحكومية وغير الحكومية من أجل المساعدة في صياغة رؤية عربية حول أهداف التنمية المستدامة. وإحدى هذه المشاورات كانت مع منظمات المجتمع المدني العربية والتي عقدت في بيروت في مارس/أذار ٢٠١٣، وقد كانت جلسة تشاور غنيّة وبناءة للغاية تحضيراً لأهداف التنمية المستدامة. و عليه فانه من المهم بمكان التحضير للتنفيذ الفعال والكفاء لعملية رصد و تقييم بشراكة مع المجتمع المدني، و قد يكون مفيد في هذا الصدد عمل بروتوكول تفاهم إقليمي حول دور المجتمع المدني كطرف ثالث مراقب للتقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة. ومن شأن هذا النوع من البروتوكولات أن يحدد إطار تفاهم للشراكة القيمة للمجتمع المدني مع الحكومة، فتحقيق أهداف التنمية المستدامة ليس ممكناً من دون مشاركة المجتمع المدني في التنفيذ كما في الرصد والتقييم.

ويمكننا أن نجد أحد الأمثلة الكثيرة عن الشراكة القوية مع المجتمع المدني في مصر حيث عمل الصندوق الوطني للتنمية الاجتماعية على تطبيق برنامج لتعزيز قدرة مكاتبه في المحافظات على عقد شراكات مع المجتمع المدني وذلك لضمان التسليم العادل والفعال لفرص العمل والخدمات. ومثال آخر عن الشراكة المثمرة يأتيها من المغرب حيث أسفرت شراكة بين اتحاد للعائلة الزراعية وأصحاب المزارع ووزارة العمل عن تحسين تنظيم العمال الزراعيين، وبخاصة النساء. وهذا إنما يعد بتعزيز بيئة مواتية لتحسين الدخل وظروف العمل والحماية الاجتماعية؛ وهي كلها من ضمن أهداف التنمية المستدامة.

تتعدى أهمية دور المجتمع المدني المستوى الوطني. وقد رفع إعلان شرم الشيخ الصادر في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤ توصيات بالتنسيق بين المجالس الوزارية العربية ذات الصلة والوكالات المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية؛ وينبغي استكمال ذلك بمنظمات المجتمع المدني الإقليمية. وقد كانت المنطقة العربية رائدة حين أنشأت في وقت سابق في الأربعينات منظمات إقليمية مثل اتحاد الأدباء والكتاب العرب واتحاد المحامين العرب والاتحاد العربي للناشرين العرب واتحاد الإحصائيين العرب الخ... وينبغي أن يُسمح لهؤلاء ولكثير غيرهم الذين يمارسون الهندسة والطب بمساعدة المجالس الوزارية الإقليمية والوكالات المتخصصة لجامعة الدول العربية على وضع المعايير وضمان جودة الخدمات والمهن، الأمر الذي أصبح الركن الأساسي لنظام أهداف التنمية المستدامة؛ ما يُعتبر تحسناً مقارنة بالأهداف الإنمائية للألفية التي كانت تقلل من تقدير أهمية نوعية الخدمة والمهن. وتضطلع منظمات المجتمع المدني الإقليمية بدور هائل في هذا الصدد؛ وقد تم الإقرار بذلك من قبل الجامعة العربية التي تنظم هذا الأسبوع مؤتمراً في القاهرة حول منظمات المجتمع المدني الإقليمية.

٤ الشراكة مع مؤسسات إنتاج المعرفة: إن دور مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحوث في دعم عملية رصد وتقييم أهداف التنمية المستدامة هو دور جوهري ومتعدد الجوانب. تضم مؤسسات الإنتاج المعرفي خبراء في القطاعات التعليمية و الصحية و غيرها و في مقدورهم تأمين تحاليل واقتراحات من شأنها التركيز على ترابط أهداف التنمية المستدامة و تداخل نتائجها. اما الخلفية القوية في العلوم السياسية والقانون المدني والإداري و علوم الادارة و الأنظمة و علوم الأنثروبولوجيا والاجتماع فسوف تؤمن المعرفة اللازمة ونظريات إدارة التغيير والتنسيق. الشراكة مع الجامعات ونخبة العلوم الاجتماعية تركز على شرط تمكين هذه المؤسسات من الانخراط في الدراسات ذات التوجه العملي للتواصل مع المجتمعات المحلية وإنتاج المعرفة المتعلقة بالسياسات.

واحد من أمثلة كثيرة في منطقتنا على اهمية الشراكة مع مؤسسات الانتاج المعرفى هو برنامج التحويلات النقدية المشروط في مصر والذي استفاد من البحوث المراعية للعمل بقيادة علماء في علم الاجتماع، ومن التجارب المقارنة وجولات دراسية في بلدان أخرى ومن الشراكة مع وزارة التضامن الاجتماعي مما انتج برنامج متكامل يمكن من تحقيق العديد من اهداف التنمية.

ه الشراكة مع القطاع الخاص: تمت الإشارة في تقرير المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة حول أهداف التنمية المستدامة - عمان في أبريل/ نيسان ٢٠١٤ (E/ESCWA/SDPD/2014/WG.1/6/Report، ١٤ أبريل/نيسان ٢٠١٤) إلى الرؤيا الصناعية و الاستثمار في الاقتصاد الأخضر على أنهما شرطان مهمان لتعزيز التنمية المستدامة. وبتوسيع هذا النهج في التفكير، وبخاصة في وقت تشهد المنطقة فيه خصصة متزايدة للخدمات الأساسية، يجب التفكير في خارطة طريق لتفعيل دور القطاع الخاص المسؤول لكي يدعم أهداف التنمية المستدامة من خلال ادراج ممارساته واستثماراته على طول السلسلة القيمة الإنتاجية في عملية الرصد و التقييم. كذلك يتعين التفكير في كيفية تشجيع القطاع الخاص و مؤسسات العطاء الاجتماعي فيه على الاستثمار في ادوات المعرفة و التحليل اللازمة لمنظومة بيانات و مؤشرات فعالة للرصد و التقييم.

٦ إدماج المرأة واللاجئين: حضر إعلان القاهرة للمرأة العربية في فبراير/شباط ٢٠١٤ ممثلون عن الحكومات العربية وممثلون عن الجامعة العربية و هيئة الأمم المتحدة. ووضع الإعلان جدول أعمال واسع للتنمية التي تراعي الفوارق بين الجنسين وشمّل التمكين الاقتصادي والاجتماعي والقانوني وشدّد على الحاجة للحد من العنف ضد المرأة ولا سيما التي يسببها الصراع الإقليمي والممارسات التقليدية. ويمكن البناء على القوة الدافعة هذه لتشمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والمنتدى العربي الرفيع المستوى لتشكيل الأساس لأمانة إقليمية تولى اهتمامًا خاصًا لرصد التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة من حيث تأثيرها على المرأة. وينبغي التواصل مع المنظمات الشعبية والمجتمعية للمرأة وذلك لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتقييمه.

واعتبر المنتدى الإقليمي رفيع المستوى (الذي انعقد في البحر الميت في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥) الإدماج والتماسك الاجتماعي ضمن مبادئ الالتزام بالتنمية المستدامة و التعامل مع الكارثة السورية. ويصبح من الواضح أنه مع استمرار هذه الأزمة بالتأثير على جيران سوريا، سيكون تحقيق أهداف التنمية المستدامة جزءًا لا يتجزأ من المرونة و الصمود الإقليمي. ومن الممكن تكليف أمانة إقليمية تتألف على الأرجح من المجالس الوزارية للجامعة العربية والوكالات المتخصصة والمجتمع المدني الإقليمي والإسكوا. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بمسؤولية رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتأثيره على اللاجئين و النازحين.

و استحداث مؤشرات لتتبع اهداف التنمية المستدامة من منظور اللاجئين و النازحين لهو ابداع محمود قد يسهم في اقتراح اصلاحات مطلوبة قد تدخل على الالتزامات الدولية والسياسات الاقليمية و المحلية التي تؤثر على اللاجئين بعد انساني لضمان العمالة و التامين الاجتماعي و الخدمات في وقت تشح فيه الموارد و تتعسر فيه عملية النمو الاقتصادي.

الاية التنفيذ لعملية الرصد و التقييم

و مما تقدم تتضح اهمية السعى لتطوير الية للرصد و التقييم يكون بوسعها التعامل الكفاء مع متطلبات الفلسفة الجديدة لاهداف التنمية المستدامة و اهمها تشابك و تقاطع كل الاهداف مما يعكس ترابط كل ابعاد التنمية و ذلك فى ظل مناخ عام يطالب بسرعة الانجاز.

تتعدد النماذج المؤسسية التى تضمن الية تنفيذ ناجزة للرصد و التقييم. و اى كان النموذج المتبع فان اهم اهدافة يجب ان تكون التنسيق فى الرصد و فى التقييم ثم المتابعة. اهم هذه النماذج المؤسسية المتاحة هى:

- تعيين مقررین فى كل وزارة على حدى و هو عادة ما يربط نجاح هذه الالية بالمهارات الشخصية للمقرر و الذى عادة ما يكون معدوم المارد البشرية و المالية كما ان هذا النموذج لا يحقق ترابط الاهداف و عملية رصدها و تقييمها.
- تحديد وزارة بعينها تتولى مسؤولية الرصد و التقييم و هو عادة ما يصتدم بتحدى الصلاحية و توفر المعلومات للوزارة المعنية.
- تشكيل لجنة وزارية من كل الوزارات المعنية و هو ما قد يعنى الازدواجية مع الحكومة جمعاء
- تشكيل مجلس عالى المستوى و مستقل عن اى من الجهات الرسمية و له كل الصلاحيات مما يتيح المجال لمشاركة ممثلين عن المجتمعات المحلية من الحكومة و المجتمع المدنى و القطاع الخاص.

سوف تتحدد الالية حسب ظروف كل دولة و لكل نموذج عيوبه و مميزاته. و لكن يتعين علينا عند الاختيار ضمان الكم الاوفر من مقومات النجاح و منها:

- الصلاحية للتواصل المباشر مع رئيس الحكومة و الوزارات المعنية
- تمكين المؤسسة بالموارد المالية و البشرية
- حرية الحصول على المعلومات من الجهات المعنية باهداف التنمية
- حرية التواصل مع العاملين فى المجتمع من قطاع خاص و مدنى
- المسؤولية عن اصدار التقارير الدورية عن الاهداف الانمائية و تمكين هذه الجهة للقيام بهذه المهمة من الدخول فى شراكة كاملة مع كل اللاعبين من المؤسسات العامة و الخاصة و المدنية.

كلمة اخيرة: ان التفكير الجاد و المجدد لعملية الرصد و التقييم من شأنه ان يضع المنطقة العربية فى مقدمة الدول ذات القوة الناعمة النابعة من قدرة الابتكار و التطوير لمنظومة التنمية و اليات تنفيذها بما يضمن الحقوق و العدالة و استدامة التقدم نحو مستقبل افضل للجميع. و للجامعة العربية كبيت خبرة و ملتقى حكومات و خبراء دور كبير لدفع تلك الافكار للامام. ما احوج المنطقة لمثل هذا الطموح و هذه الطفرة فى المكانة بين الامم.
